

هيئة التحكيم

المستشار شعبان غالب  
رئيس محكمة الاستئناف  
المحکم والوسيط الممارس

تمهيد:

التحكيم قديم قدم الزمان....

عرف التحكيم كوسيلة لفض  
المنازعات قبل ظهور الدول  
...وبالتالي قبل وجود القضاء

خير للأطراف أن يفضلوا الحكيم-  
عن القضاء؛ لأن المحكم يرى العدالة  
بينما القاضى لا- يعتد إلا  
«بالشريع» «أرسطو

## أهمية التحكيم:

ترجع أهمية التحكيم التجاري الدولي في تسوية المنازعات لأسباب متعددة، يتعلق بعضها بطبيعة وغاية التحكيم التجاري الدولي، بينما يتعلق البعض الآخر بخصوصية المنازعات الخاصة بالمعاملات التجارية الدولية، كما يرجع البعض الآخر إلى اختلاف الایدولوجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي القانونية لدول العالم المختلفة....

فاعلية التحكيم:  
إذا كان للتحكيم أهمية كبيرة في  
تسوية المنازعات الخاصة بالمعاملات  
التجارية الدولية على النحو السالف،  
إلا أن ذلك مرهون بمراعاة العنصر  
الفني والأخلاقي له...

العنصر الفني:

حتى يتمكن التحكيم التجاري  
الدولي من تأدية دوره في تسوية  
المنازعات التجارية الدولية بفاعلية؛  
يجب أن يحدد بدقة الاطار الفني  
من خلال

مجال الإجراءات: يجب على الأفراد  
الاتفاق في شرط أو مشاركة  
التحكيم على القواعد الإجرائية  
الواجبة التطبيق على نحو يتسم  
بالبساطة والمرونة والفاعلية في  
نفس الوقت.



كما يقع على عاتقهم استبعاد  
جميع القواعد الإجرائية التي من  
شأنها إعاقة التحكيم وبطء  
إجراءاته. وهذا الواجب يكون على  
عاتق المحكمين في حالة عدم  
اتفاق الأطراف على ذلك في اتفاق  
التحكيم.

مكان التحكيم: كما يجب على  
الأفراد الاتفاق في شرط أو  
مشارطة التحكيم على مكان أو  
مقر للتحكيم يكون بذات البلد التي  
يوجد على اقليمها مصدر هذه  
المنازعة.

وهذا الواجب يكون على عاتق  
المحكمين في حالة عدم اتفاق  
الأطراف على ذلك في اتفاق  
التحكيم.

اختيار المحكمين: كما يجب على  
الأفراد الاتفاق في شرط أو  
مشاركة التحكيم على طرق  
لاختيار المحكمين تتسم بالدقة  
والكفاية والفاعلية.

وعدم الاعتماد على جهة لاختيار  
المحكمين، كما لا يجب أن لا  
يفرطوا في المبالغة في هذه  
الدقة...

Several thin, parallel white lines of varying lengths and orientations are positioned in the bottom right corner of the image, creating a modern, abstract graphic element.

العنصر الخلفي:

حتى يتمكن التحكيم التجاري الدولي  
من تأدية دوره في تسوية المنازعات  
التجارية الدولية بفاعلية؛ يجب أن  
يراعي الجانب الخلفي للتحكيم، من  
أطراف التحكيم، ومن المحكمين:

من أطراف التحكيم: عماده  
الثقة بين أطرافه وحسن  
...نواياهم

من المحكمين: مراعاة المحكمين  
للواجبات الخلقية عند ممارستهم  
...للمهمة المسندة إليهم



المحکم:

هيئة التحكيم هي الهيئة التي تتشكل من محكم فرد أو أكثر، تفصل في قضايا التحكيم.

والمحكم هو الشخص الطبيعي الذي  
يوكل إليه نزاع تحكيمى، يفصل  
...فيه

# الشروط الواجب توافرها في المحکم:

- 1-أن يكون شخص طبيعي.
- 2-أن يكون كامل الأهلية.
- 3-أن يكون حسن السيرة والسمعة.

واجبات المحكم:  
إلتزام الحيادة والاستقلال  
التفرغ لأداء المهمة التحكيمية.  
إدارة التحكيم مع مراعاة المبادئ  
العامّة للتقاضي.  
تُحدد هيئة التحكيم إمكان قبول أي  
دليل، ومناسبته، وأهميته، وحجّيته.

# حقوق المحكم:

## 1-الحصول على أتعابه ومصاروفاته.



# مسئولية المحكم:

## 1-المسؤولية المدنية.

## 2-المسؤولية الجنائية.

تشكيل هيئة التحكيم:

عدد المحكمين:

الأصل في تحديد عدد المحكمين أنه

يرجع إلى اتفاق أطراف التحكيم،

وفي حال عدم الاتفاق يتم الرجوع

إلى القواعد الإجرائية المنطبقة على

التحكيم...

تنص المادة 15 من القواعد الإجرائية  
للمركز السعودي للتحكيم التجاري على  
"إذا لم يتفق الأطراف مُسبقاً على عدد  
المحكمين، فإنه يتم تعيين محكم فرد، ما  
لم يقرر مجلس القرارات الفنية، بعد  
التشاور مع الأطراف وحسب تقديره، أن  
تعيين ثلاثة محكمين مناسب؛ نظرًا لحجم  
القضية، أو تعقيدها، أو لظروف أخرى  
متعلقة بها."



تعيين المحكمين:  
أيضا التعيين الأصل أن يكون وفقا  
لاتفاق الأطراف...

هيئة التحكيم المبتورة:  
كل هيئة تحكيم نقص تشكيّلها سواء  
نتج عن هذا النقص عن تخلف شرط  
الوترية؛ إذ تنحى محكم في هيئة  
تحكيم ثلاثية يعد نقصاً ويتحقق به  
تخلف شرط الوترية.

على الرغم من تشكيل هيئة التحكيم من ثلاثة  
محكمين، فإن أحد أعضائها بأفعاله سواء  
بالامتناع عن المداولة أو عدم حضورها أصلاً أو  
تنحيته أو امتناعه عن التوقيع، قد يتر من جسم  
هيئة التحكيم، وأصبحت مكونة من محكمين  
اثنين فقط.

عندئذ يثور عن مدى إمكانية هيئة  
التحكيم على هذا النحو إصدار حكم  
تحكيمي؟ وهل يتسم بالصلاحيّة أو  
مخالفته للقانون ويكون عرضة  
للإبطال؟. وأردف أن هيئة التحكيم  
المبتورة هي الهيئة غير المكتملة أو  
المقطوع منها عضو من أعضائها.

موقف قواعد اليونسيترال وقواعد غرفة  
التجارة الدولية بباريس:  
أشارت قواعد اليونسيترال لعام ٢٠١٠ ،  
وقواعد غرفة التجارة الدولية لعام ٢٠١٢  
إلى تحويل سلطة التعيين الحق في  
التصريح لباقي أعضاء الهيئة المبتورة  
بالاستمرار في إجراءات التحكيم وإصدار  
حكمها الفاصل في النزاع.

على أن يكون ذلك في الأحوال التي يتعذر  
فيها تعيين محكم بديل، ليظل الأصل في  
المسألة هو استبدال المحكم المنتهية  
. مهمته متى كان ذلك ممكناً

موقف المركز الدولي لتسوية المنازعات  
الاستثمارية "الإكسيد":

تنص المادة 11/1 من قواعد المركز الدولي لتسوية  
المنازعات لعام 2014 على "إذا امتنع أحد محكمي  
هيئة التحكيم المشكلة من ثلاثة محكمين عن  
المشاركة في التحكيم، يتمتع المحكمان الآخران  
وذلك بناءً على تقديرهم المطلق بصلاحيّة الاستمرار  
في التحكيم وإصدار أي قرار أو حكم أو الامتناع عن  
مواصلة إجراءات التحكيم لحين تعيين محكم بديل.

# موقف محكمة لندن للتحكيم الدولي: ذات موقف الاكسيد.



موقف المركز السعودي للتحكيم التجاري:  
تنص القواعد الإجرائية للمركز السعودي  
للتحكيم التجاري الدولي على "إذا استقال  
مُحكّم، أو عُزل لأي سبب، وأصبح منصبه  
شاغراً، وجب تعيين محكم بديل عنه. ويجوز  
لمجلس القرارات الفنية اتباع الإجراءات  
الأساس لترشيح المحكمين أو اتخاذ قرار  
التعيين وفقاً للمادة 16.

المادة 36: شكل حكم التحكيم وأثره  
وفي حال وجود أكثر من محكم، ولم يوقع  
أحدهم على الحكم، فيجب أن يُذكر في  
الحكم سبب عدم وجود توقيعه.

موقف القضاء من ذلك :  
تصدر القضاء الفرنسي الاتجاه الرافض  
للاعتراف بالأحكام الصادرة من هيئات  
تحكيم مبتورة بشكل عام ، كما تبنت هذا  
الاتجاه بعض الأحكام الصادرة من محكمة  
استئناف القاهرة

وعلى الجانب الآخر اتجهت بعض  
أحكام القضاء  
المقارن إلى الاعتراف بصحة بأحكام  
هيئة التحكيم المبتورة على الرغم من  
عدم وجود نص تشريعي صريح يجيز  
ذلك.

وقد كان للقضاء الأمريكي السابق في الاعتراف  
بأحكام هيئات التحكيم المبتورة متى كان  
النقص في تشكيل الهيئة حاصلاً في فترة حجز  
الدعوى للحكم أو أثناء المداولة. وقد ساير  
القضاء الأمريكي في هذا الشأن بعض أحكام  
القضاء المصري.

مبدأ الاختصاص بالاختصاص:  
من أهم مبادئ التحكيم "مبدأ  
الاختصاص بالاختصاص".

مفهومه: المحكم يبحث وبكل حرية كاملة في حقيقة اختصاصه فإن تبين له صحة اتفاق التحكيم فإنه يعلن اختصاصه وينظر النزاع الموضوعي وأن تبين له عكس ذلك فإنه يقضي بعدم اختصاصه

وأن هيئة التحكيم تستمر في إجراءات التحكيم  
وهي التي تقرر كونها مختصة بالنظر في  
الموضوع أم لا



فإن أهمية هذا المبدأ كانت تزداد في مجال  
التحكيم التجاري الدولي إلى أن توج  
كأحد المبادئ القانونية العالمية وتم  
الاعتراف به في أغلب الاتفاقيات الدولية  
وغالبية التشريعات الحديثة للتحكيم وفي  
نظم التحكيم المختلفة.

جزیل الشکر والتقدیر لحسن  
استماعکم

شعبان غالب